

وفصل أحدهما وجد به أو بالأخصيب أخذها وردت لها ولو
 قبضت المهر خاصة وكيفية أو وزني فبعض أن وجد بعض
 عيباً رة كذا أو أخذ ولو استحق بعضه لم يرد باقيه بخلاف
 النوب وهذا المعيب ومركوبته فحاجته رضا ولو ركب
 لوجه أو سقيه أو شراه علفه ولا بد له منه فلا ولو قطع
 بعد فضه أو قبل سبب كان عند بايعه سرقاً واخذ ثمنه
 ولو باع وبرئ من كل عيب صح وإن لم يعدها والله با
 البيع الفاسد ويطل بيع ما ليس بالي كالم والميتة والحل
 والبيع به ولا يبيع أم الولد والمقبر والمكاتب وبيع غير متقوم
 كالخمر والخنزير باليمن وبيع من ضم الحمي ودكيتة ضمت إلى
 ميتة وإن سمي ثمن كل بيع وفيه ضم إلى الميتة أو قن

نحو

غير بخصيته كالأرض التي في الصحيح وقد بيع العرض باليمن
 وعكسه ولم يخرج سكر لم يصد أو صيد والحق في خطيبه لا يؤخذ
 منها إلا حيلة ويصح أن أخذ بالأحيلة إذا أدخل بنفسه ولم يصد
 منخله ولا يبيع طير في الهواء ويبيع الحبل والنتاج واللين والضرع
 والصوف على ظهر الغن ويجوز في سقيق وزراع من ثوب ذكر قطعه
 أولاً ويعود صحيحاً إن قلع أو قطع اللعاق قبل فتح الثوب
 وضربة الغنائض والمزابنة وهي بيع الثمر على الثقل ثم يحد ويز
 مثل كبله خروصاً واللامسة والغناء الحجر والمنا بذة وهي أن
 يتساو فاسئعة لزم البيع ان لستها الشترى أو وضع عليها
 خصاً أو بندها البايع اليه ولا يبيع ثوب من ثوبيين إلا بشرط
 أن يأخذ إيهما سناً والامراعي ولا يجازها ولا له لئلا يقع
 ان اختلف

ان اختلف